الأمم المتحدة

DP/FPA/2014/1

Distr.: General
22 November 2013
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤

٢٧-٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، نيويورك

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للسكان – توصيات مجلس مراجعي الحسابات

صندوق الأمم المتحدة للسكان

متابعة تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن العام ٢٠١٢: حالة تنفيذ التوصيات

تقرير المدير التنفيذي

موجز

عملاً بمقرّر المجلس التنفيذي ٢/٩٧، يسرّ المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدّم التقرير النهائي عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (A/68/5/Add.7).

ويوفّر جدول منفصل يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي للصندوق (http://www.unfpa.org/public/home/exbrd/pid/15469)، معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات. كما تناول الصندوق المسائل المتصلة بمراجعة الحسابات في تقرير مدير شُعبة خدمات الرقابة، عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٢ (DP/FPA/2013/6)، الذي عُرض على دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ٢٠١٣.

131213 131213 13-57867X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويسرّ الصندوق أن يتلقّى، مرة أخرى، رأياً غير معدَّل من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بشأن بياناته المالية للعام المنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويشهد تقرير مراجعي حسابات الأمم المتحدة (A/68/5/Add.7) بسلامة الموقف المالي للصندوق ويعتبر قيام الصندوق في عام ٢٠١٢ بتنفيذ جميع التوصيات المتعلقة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إنجازاً رئيسياً.

أولاً – مقدمة

١ – عملاً بمقرر المجلس التنفيذي ٢/٩٧، يسر المدير التنفيذي للصندوق أن يقدّم تقريراً عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة (المشار إليه فيما يلي بمجلس مراجعي الحسابات) للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (A/68/5/Add.7). وفي الوثيقة A/68/381، استعرضت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية موجزاً للنتائج والاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها مجلس مراجعي الحسابات في التقرير المقابل المقدّم من الأمين العام للأمم المتحدة (A/68/350).

٢ – ويسرّ الصندوق أن يتلقّى، مرة أخرى، رأياً غير معدَّل من مجلس مراجعي الحسابات عن بياناته المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وهذا يؤكّد الجهود المستمرة التي يبذلها الصندوق من أجل إيلاء الأولوية العليا لمعالجة شواغل مجلس مراجعي الحسابات وبناء ثقافة مساءلة.

٣ – ويُقرّ مجلس مراجعي الحسابات في تقريره (A/68/5/Add.7) بسلامة الموقف المالي للصندوق ويعتبر قيامه في عام ٢٠١٢ بتنفيذ إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إنجازاً رئيسياً. ويثمّن صندوق السكان إقرار مجلس مراجعي الحسابات بتحسين الرقابة الذي حققته إدارة الصندوق.

٤ – والصندوق ملتزم بمعالجة جميع المسائل التي حدّدها مجلس مراجعي الحسابات. والصندوق وهو الآن في إحدى مرحلتين: إمّا أنه (أ) قد انتهى من اتخاذ إجراءات بشأن التوصيات؛ أو أنه (ب) يعتزم الانتهاء من تنفيذ جميع التوصيات بنهاية عام ٢٠١٤ أو قبل ذلك، باستثناء توصية واحدة تتصل بسُلَف التمويل الكامل لمستحقات الموظفين. ويرى الصندوق أن بعض التوصيات ذات طبيعة مستمرة؛ ومن ثم فإن هناك بعض التوصيات التي لا يمكن أن يكتمل إنجازها بمعنى الكلمة. وقد عزّز الصندوق استجابته للتوصيات من خلال اتّباع نهج شامل ومنهجي يعزّز الضوابط ويكفل الامتثال للتوصيات.

٥ – ويودّ الصندوق أن يشير إلى أن بعض التوصيات لم تنفّذ تنفيذاً فعّالاً لأسباب خارجة عن إرادته. فتطبيق النهج المنسّق إزاء التحويلات النقدية، على سبيل المثال، هو مسألة، تشترك فيها عدة رسالات ويجب معالجتها في سياق أكبر هو فريق الأمم المتحدة الإنمائي.

٦ – ويوفّر هذا التقرير معلومات مستكملة عن الإجراءات التي اتخذها الصندوق لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في الوثيقة A/68/5/Add.7. كما يرد أيضاً في تقرير

الأمين العام عن توصيات مجلس مراجعي الحسابات (A/68/350) مزيد من المعلومات المستكملة التي تتضمّن تواريخ مستهدفة بالنسبة للتوصيات قيد الانتظار.

٧ - وبالإضافة إلى ذلك، تناول الصندوق المسائل المرتبطة بمراجعة الحسابات في تقرير مدير شعبة خدمات الرقابة بشأن أنشطة مراجعة الحسابات الداخلية والرقابة في عام ٢٠١٢ (DP/FPA/2013/6)، وفي ردّ الإدارة على ذلك التقرير، الذي قدّمه الصندوق إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٣.

٨ - ويتضمّن هذا التقرير الفروع التالية:

'١' مقدّمة؛

'٢' حالة تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات؛

'٣' الخلاصة:

'٤' التوصية.

ثانيا - حالة تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات

٩ - أصدر مجلس مراجعي الحسابات ١١ توصية جديدة لعام ٢٠١٢ وتوصية واحدة مكررة، مقارنة بأربع وثلاثين توصية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويلخّص الجدولان ١ و ٢ أدناه حالة تنفيذ التوصيات في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، للفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

الجدول ١

حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	لم تُقبَل	نفّذت أو طُلب إغلاقها	قيد التنفيذ	حُدِّد تاريخ مستهدَف	لم يحدَّد تاريخ مستهدَف
خدمات المعلومات الإدارية	١			١	١	
شعبة الخدمات الإدارية	٣			٣	٣	
فرع خدمات المشتريات	١			١		١
المجموع	**٥**			**٥**	**٤**	**١**

الجدول ٢

حالة تنفيذ جميع التوصيات

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	لم تُقبَل	نفّذت أو طُلب إغلاقها	قيد التنفيذ	حُدِّد تاريخ مستهدَف	لم يحدَّد تاريخ مستهدَف
خدمات المعلومات الإدارية	١		١		١	
شعبة الخدمات الإدارية	٥		٥		٥	
شعبة الموارد البشرية	٤		٤		٤	
شعبة خدمات الرقابة	١		١		١	
فرع خدمات المشتريات	١		١			١
المجموع	**١٢**[أ]		**١٢**		**١١**	**١**

(أ) هذا يشمل ١١ توصية جديدة بالإضافة إلى توصية واحدة مكرّرة.

١٠ - يصف هذا التقرير حالة التنفيذ وخطط تنفيذ التوصيات الرئيسية، فضلاً عن التوصيات السابقة التي وضعها مجلس مراجعي الحسابات بشأن المسائل التالية: (أ) المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ (ب) الالتزامات غير المموّلة المتعلقة باستحقاقات الموظفين؛ (ج) إدارة المخزون؛ (د) الاستشاريون والخبراء والمساعدة المؤقتة؛ (هـ) إدارة الموارد البشرية؛ (و) إدارة المشتريات والعقود؛ (ز) النهج المنسّق للتحويلات النقدية؛ (ح) تكنولوجيا المعلومات؛ (ط) مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان؛ (ي) الهيكلة الإقليمية؛ (ك) السُلف المقدمة من صندوق التشغيل؛ (ل) التوصيات الأخرى من فترات مالية سابقة التي لم تتم معالجتها تحت أي قسم من الأقسام المذكورة أعلاه.

ألف - المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

١١ - البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ هي أول بيانات يعدّها الصندوق وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد سُرّ الصندوق بالرأي غير المعدَّل الصادر من مجلس مراجعي الحسابات بشأن هذه البيانات، كما سُرّ بقلة عدد التوصيات الصادرة. ويشهد هذا بجاهزية الصندوق وجودة إفصاحاته المالية.

١٢ - وفيما يتعلّق بإدارة الأصول، أوصى مجلس مراجعي الحسابات الصندوق بأن يقوم بما يلي: (أ) استعراض واستكمال سياسة وإجراءات إدارة الأصول الثابتة، وذلك بغية توفير

سياسة واضحة بشأن الإجراءات التي ينبغي اتّخاذها عندما تكون قيمة الاستهلاك الكاملة للممتلكات العقارية والمصانع والمعدات قد سُدِّدت بالكامل؛ و (ب) استعراض العمر المُنتِج للممتلكات العقارية والمصانع والمعدات.

١٣ - وفيما يتعلّق بالفقرة ١٢ (أ) أعلاه، قام الصندوق، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بتحديث سياسته وإجراءاته المتّبعة في إدارة الأصول الثابتة. وسيواصل الصندوق تنقيح هذه السياسة في أوائل عام ٢٠١٤. أما فيما يتعلّق بالفقرة ١٢ (ب) أعلاه، فسوف يضطلع الصندوق باستعراض للعمر الإنتاجي المناسب للممتلكات العقارية والمصانع والمعدات خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٣. وبناءً على نتائج هذا الاستعراض، سوف يقوم الصندوق في عام ٢٠١٤ باتخاذ مزيد من القرارات بصدد هذه المسألة.

١٤ - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات أيضاً الصندوق بأن يقوم بما يلي: (أ) توجيه رسالة تذكيرية إلى جميع المكاتب القطرية بشأن ضرورة التقيُّد بمتطلبات سياسة وإجراءات إدارة الأصول الثابتة، ولا سيما فيما يتعلّق بتسجيل الأصول والتسويات المتصلة بها؛ و (ب) مواصلة الاضطلاع بعملية تحقق للتأكد من أن جميع أصوله مسجّلة في سجلّ الأصول. وفي الفترة الماضية، أوصى مجلس مراجعي الحسابات الصندوق بتعزيز الضوابط على إدارة الأصول في الميدان وذلك إمّا: (أ) استعراض التوجيهات المتوفّرة للمكاتب القطرية؛ أو (ب) تكثيف التدريب على إدارة الموارد.

١٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، نظّم الصندوق دورة عن المصادقة على الأصول عن طريق شبكة الإنترنت، يراقب تنفيذها مقر الصندوق. ويجب على الموظفين الذين تشمل مسؤولياتهم إدارة الأصول أن يكمّلوا هذه الدورة. وقد أسفرت التعليقات الواردة بشأن توجيهات الصندوق المقدّمة إلى المكاتب الميدانية.والتعليقات الواردة من مختلف وحدات المقرّ عن تحسين سياسة وإجراءات إدارة الأصول الثابتة، التي قام الصندوق بتحديثها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وإلى تحسينات في الشبكة الداخلية لإدارة الأصول. و لم تعد تتميّز بعثات التحقّق الموفدة من المقر إلى المكاتب القطرية بكفاءة التكاليف. ولذلك فإن الصندوق سوف يستعين بخدمات الخبراء المحلّيين مثلما فعل في عام ٢٠١١، وذلك للتحقّق من دقة الإفادات التي تقدّمها المكاتب القطرية.

١٦ - ويواصل الصندوق توجيه رسائل تذكيرية دورية إلى المكاتب القطرية تتعلّق بالامتثال لسياسة وإجراءات إدارة الأصول الثابتة، كما يبعث إليها برسائل استناداً إلى عمليات التحقّق والقضايا الناشئة التي يحددها المقر. وسوف يقوم الصندوق بتعزيز هذه الضوابط وعمليات التحقّق في عام ٢٠١٤، وسوف يخصص موارد بشرية إضافية لهذه المهمة.

١٧ - وفي الفترة السابقة، أوصى مجلس مراجعي الحسابات الصندوق بأن يضطلع بتحقّق مادي للتأكد من دقة واكتمال سجل الأصول. وتقتضي سياسة الصندوق أن يقوم كل مكتب قطري بإكمال عمليات عدّ مادي سنوياً. ومن خلال رسالة مصادَقة، يقوم كل واحد من ممثّلي الصندوق بالمصادقة على أن عملية العدّ المادي قد حدثت وأن التسوية مع سجلات نظام أطلس قد أُجريت. وفي عام ٢٠١٢، تلقّى الصندوق نسبة مائة في المائة من رسائل المصادقة هذه. وعلاوة على ذلك يستأجر الصندوق، على أساس سنوي، شركة استشارية خارجية لتقوم بتحقّق مستقل من دقّة العدّ المادي للأصول والذي يضطلع به عدد من البلدان على سبيل الأولوية.

١٨ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفترة السابقة، بأن يستكمل الصندوق سجلات الأصول بإدخال المواقع الصحيحة للأصول. وتُظهِر الضوابط الحالية لصندوق السكان بأن نحو ١٨٠ أصلاً فقط من بين ما يربو على ١٠ ٠٠٠ من الأصول لم تحدَّد مواقعها بدقة. وذلك يمثّل نسبة أقل من ٢ في المائة من مجموع عدد الأصول. وسيواصل الصندوق تعزيز الضوابط لكفالة تحديد المعلومات السليمة المتعلقة بموقع كلٍ من الأصول.

١٩ - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات الصندوق بأن يتقيّد بالقاعدة ١١٤-٤ (ج) من النظام المالي والقواعد المالية للصندوق، فيما يتعلّق بالمبالغ التي تُدفَع بدون مستندات، وينسّق مقر الصندوق حالياً مع مكتب نيجيريا القطري على نحو وثيق لمعالجة تلك المسائل. وفي حال عدم وجود مستندات داعمة، تُصرَف المدفوعات بعد مصادَقة الموظف الآمر بالصرف على أن هذه الطلبات ضرورية وأن السلع قد سُلّمت بصورة مُرضية وفقاً للمواصفات. وقد زوِّد مراجعو الحسابات بالأدلة المطلوبة لإثبات سداد جميع المدفوعات على أساس مستندات صحيحة. وقدّم الصندوق إلى المجلس نُسخاً عن إيصالات الإشعار باستلام المدفوعات الواردة من البائعين على النحو المطلوب.

٢٠ - وفيما يتعلق بالتوصية المقدّمة منذ الفترة السابقة بشأن رصد الحسابات المستحقة الدفع ومتابعتها، قام الصندوق بتعزيز رصد حساباته المستحقة الدفع. ويقوم الصندوق برصد ومتابعة الحسابات المستحقة الدفع العالقة من خلال أداة تسمّى ”لوحة أجهزة القياس“ للمكتب القطري وقوائم المساءلة المرجعية الفصلية. ويحلل الصندوق بصورة دورية، تقادم الحسابات المستحقة الدفع ولكنه لا تتوفَّر لديه القيمة المادية للحسابات المستحقة الدفع القديمة.

باء – الالتزامات غير المموّلة المتعلقة باستحقاقات الموظفين

٢١ – لاحظ مجلس مراجعي الحسابات أن صندوق السكان كانت لديه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ التزامات غير ممولة متعلقة باستحقاقات الموظفين تبلغ ١١١,٩ من ملايين دولارات الولايات المتحدة (٤٥ في المائة من مجموع الالتزامات المتعلّقة باستحقاقات الموظفين في عام ٢٠١٢)، تتألف من التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة واستحقاقات الإعادة إلى الوطن وهكذا زيارة الوطن والعطلة السنوية. واقترح مجلس مراجعي الحسابات على الصندوق أن يقوم بتعزيز تنفيذ خطة تمويل الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين.

٢٢ – وتسلّم إدارة صندوق السكان بحدوث زيادة في كمية الالتزامات غير الممولة المتعلقة باستحقاقات الموظفين خلال الفترات ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢، ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى الخسائر الاكتوارية. وفي عام ٢٠١٣، اتخذ الصندوق خطوات إضافية لتعزيز تنفيذ خطته لمعالجة الفجوة التمويلية في الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين وذلك بوسائل تشمل: (أ) إضافة مصادر تمويل جديدة عن طريق رسوم المرتبات التكميلية؛ (ب) الاشتراك مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى في عملية تقييم مشترك للخدمات الإدارية للاستثمار الخارجي وذلك بالنسبة لصناديق تمويل استحقاقات ما بعد الخدمة والتأمين الصحّي بعد نهاية الخدمة. وصندوق السكان ملتزم بالتمويل الكامل للالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين حتى عام ٢٠١٧. وسوف يعيد الصندوق النظر في آليته التنفيذية بصورة سنوية لضمان أن تفي بالهدف التمويلي المنشود.

٢٣ – أوصى مجلس مراجعي الحسابات، بالاحتفاظ بسجلات دقيقة ومكتملة على نحو ما هو مشروح في الجزء الذي يتناول إدارة الموارد البشرية في هذا التقرير.

٢٤ – وأوصى أيضاً مجلس مراجعي الحسابات، خلال الفترة السابقة، باتخاذ التدابير الملائمة التي تضمن صحة ودقة واكتمال البيانات المستخدمة في حساب جميع التزامات ما بعد التقاعد والتزامات نهاية الخدمة في الفترات المالية المقبلة بحيث تكفل إسناد المعلومات إلى فترة الإبلاغ المالي الصحيحة. ولم يُعتَبر أن تنفيذ هذه التوصية قد تم في عام ٢٠١٢، بأن صندوق السكان قد أبقى، بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبالاتفاق مع مجلس مراجعي الحسابات، على بيانات تعداد السنة السابقة في تقييمه الاكتواري لعام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٣ انضم الصندوق إلى مجموعة من منظمات الأمم المتحدة الأخرى للتعاقد على خدمات التقييم الاكتواري على أساس سنوي في إطار ترتيب

تعاقدي طويل الأجل. وعمليات تحديث بيانات التعداد ليست سنوية، ولكن مع ذلك سيتم التقيُّد في التقييم الاكتواري بمعايير اكتوارية مقبولة عموماً.

٢٥ - وفي الفترة السابقة أوصى مجلس مراجعي الحسابات الصندوق بالنظر في تنقيح إجراءات انتهاء الخدمة على نحو يكفل استرداد المِنح التعليمية المستحقة من الموظفين قبل انتهاء خدمتهم. ومنذ عام ٢٠٠٥، أخذ الصندوق يسترد سلفيات المِنح التعليمية قبل إكمال إجراءات إنهاء خدمة الموظف. ووفقاً لتوصية مجلس مراجعي الحسابات، قام الصندوق في آذار/مارس ٢٠١٢ بتنقيح رسالة إنهاء الخدمة التي توجَّه إلى الموظفين. وتبلّغ تلك الرسالة الموظفين بأنه يجب عليهم تقديم سلفيات المِنح التعليمية لسدادها قبل موعد انتهاء الخدمة. وإذا لم يتم استلام المطالبة في وقت إنهاء الخدمة فإن مبلغ السلفية سوف يُسترد بكامله من المرتب الأخير للموظف.

٢٦ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات، خلال الفترة السابقة، بما يلي: (أ) تسوية جميع مبالغ مِنح التعليم غير المسدّدة منذ مدة طويلة؛ (ب) تسوية الحسابات بطريقة منتظمة امتثالاً للتعميم الإعلامي للأمم المتحدة (ST/IC/2002/5)؛ (ج) النظر في تنقيح إجراءات نهاية الخدمة لضمان استرداد مِنح التعليم المستحقة من الموظفين قبل أن يتركوا الخدمة. وقد قامت دائرة الامتيازات والاستحقاقات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتجهيز جميع سلفيات منحة التعليم التي لم تسدّد لفترة تزيد على ٣٦٥ يوماً. وقد تم شطب آخر حالة معلّقة لفترة طويلة في بداية عام ٢٠١٣، وفقاً للبندين ١٤-٥ و ١١٤-١٠ من النظام المالي والقواعد المالية. وحسب ما هو مشار إليه في الفقرة ٢٥ أعلاه، قام صندوق السكان بتنقيح رسالة نهاية الخدمة الموجّهة إلى الموظفين في آذار/مارس ٢٠١٢ والتي بُلِّغ فيها الموظفون بأنه يجب عليهم تقديم المطالبات بمنحة التعليم لسدادها قبل موعد تركهم الخدمة. ويعكف صندوق السكان والبرنامج الإنمائي على إعادة كتابة اتفاق مستوى الخدمات فيما يتعلّق بالأدوار والمسؤوليات والعمليات ذات الصلة بمسألة صرف مِنح التعليم واستردادها.

جيم - إدارة المخزون

٢٧ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات الصندوق بتحسين استخدام وحدة نظام إدارة المخزون المعروفة باسم "CHANNEL". وهذا سوف يكفل استخدام النظام على نحو كامل في تتبّع حركة المخزونات في المكاتب الميدانية، مما يزيد من موثوقية أرصدة المخزون المعروضة في البيانات المالية.

٢٨ - ويعمل صندوق السكان حالياً على سدّ الفجوة في نظام إدارة المخزون.

٢٩ - وطيلة عام ٢٠١٣، دأب صندوق السكان على توسيع نطاق استخدام وحدة النظام ''CHANNEL'' وتحسينه. وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٣، اضطلع الصندوق بالتحقق من قيودات ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. كما قام الصندوق أيضاً بتنظيم تدريب آخر على وحدة النظام ''CHANNEL'' في تموز/يوليه ٢٠١٣. وأجرى الصندوق عدّاً مادياً مؤقتاً لموجودات المخزون في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣؛ وطلب إلى منسّقي المخزون في المكاتب القطرية التحقق من بيانات وحدة النظام ''CHANNEL'' وتحديثها استناداً إلى نتائج هذا العد. وينصرف الصندوق حالياً إلى تحسين عدة أوجه وظيفية رئيسية لوحدة النظام ''CHANNEL'' كما يعتزم توسيع نطاق استخدامها لكي يشمل جميع السلع العابرة بحلول الربع الأخير من عام ٢٠١٣.

٣٠ - وفي عام ٢٠١٣، قام صندوق السكان أيضاً بتحسين دقة البيانات عن طريق مضاهاة القيودات الموجودة في النظام بقاعدة بيانات المنظمة للتخطيط المركزي للموارد، وعن طريق توسيع نطاق استخدام وحدة النظام ''CHANNEL'' ليشمل جميع المكاتب القطرية ويُستخدَم كأداة للإدارة اليومية للمستودعات وكأداة لتتبع حركة المخزونات العابرة. وبعد تزويد منسّقي المخزون في المكاتب القطرية بالصيغة المحسّنة لنظام ''CHANNEL''، سوف يطلب صندوق السكان من جميع المكاتب المتابعة وإعداد التقارير عن أرصدة المخزونات في نهاية عام ٢٠١٣ باستخدام هذا النظام.

٣١ - وفي الفترة السابقة، أوصى مجلس مراجعي الحسابات صندوق السكان بإبلاغ المورّدين وأصحاب طلبات التوريد بأهمية استخدام نظام التتبع على الإنترنت بغية: (أ) رصد حالة المُهل الزمنية المحددة لأوامر الشراء وجودة السلع المورّدة؛ (ب) تقييم المورِّدين.

٣٢ - ويواصل فرع خدمات المشتريات التأكيد على أهمية استخدام نظام التتبع على الإنترنت في وثائق العطاءات والاتفاقات الطويلة الأجل وغيرها من المراسلات المتبادلة مع المورّدين. كما يوصي أيضاً باستخدام نظام التتبع على الإنترنت في مواد التدريب الخاصة بالمكاتب القطرية وغيرها من المراسلات المتبادلة مع المكاتب القطرية. ويعمل فرع خدمات المشتريات على تصحيح المشاكل التقنية ذات الصلة بنظام التتبع على الإنترنت.

٣٣ - وسيكون الحل قصير الأجل لهذه المسائل التقنية هو إدماج الصيغة الجديدة لنظام تتبع الطلبات المستخدمة في فرع خدمات المشتريات مع نظام ''CHANNEL''، ومن المتوقع أن يكتمل هذا في بداية عام ٢٠١٤. بيد أن الحلّ الأطول أجلاً يتمثّل في نظام للإدارة المتكاملة لسلسلة الإمداد ويشكّل تكميلاً لنظام ''أطلس''. وسيتيح هذا الحل لصندوق السكان التصدّي بفعالية لإدارة سلسلة الإمداد ويمثّل تكميلاً لنظام معلومات ونشاط مناسب.

وقد أعد فرع خدمات المشتريات بيان جدوى فيما يتعلق بالحل الأطول أجلاً، لتنظر فيه الإدارة العليا.

دال – الاستشاريون والخبراء والمساعدة المؤقتة

٣٤ – كرّر مجلس مراجعي الحسابات توصيته السابقة للصندوق بإحكام سيطرته على استخدام اتفاقات الخدمة الخاصة، وألاّ يُسمَح باستخدام اتفاقات خدمة خاصة غير تلك المتسقة مع سياساته.

٣٥ – وتقوم شعبة الموارد البشرية التابعة للصندوق بإجراء دراسات استكشافية تستخدم فيها مدخلات من فرع خدمات المعلومات الإدارية وأحد تطبيقات نظام أطلس، لإنتاج التاريخ الوظيفي وتقارير تمكّن المنظمة من تقييم استخدام أسلوب اتفاقات الخدمة الخاصة. وإذا ما تبيَّن أن هذا التطبيق مناسب، فإن صندوق السكان سوف يخضعه لمزيد من الاختبارات وإدخال التعديلات إذا كانت هناك ضرورة لها، قبل بدء استعماله.

٣٦ – وأوصى مجلس مراجعي الحسابات صندوق السكان بالتقيُّد بالسياسة المنظمة لعقود الخدمات من خلال إجراء تقييمات لعقود الخدمات قبل شهرين من تواريخ انتهائها وتقديم مبررات لتجديدها.

٣٧ – وبغية الاستجابة للتوصيات المذكورة أعلاه، يعمل صندوق السكان والبرنامج الإنمائي، في شراكة، على نقل بيانات عقود الخدمة إلى نظام أطلس. وفي نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، كانت البيانات المتعلقة بمجموعات عقود الخدمات الواردة من ٥٦ مكتباً قطرياً قد نُقلت بالفعل إلى نظام أطلس لإدارة الموارد البشرية. ويتوقّع الصندوق أن يتم، بنهاية عام ٢٠١٢، نقل البيانات من ١٧ مكتباً قطرياً آخر إلى نظام أطلس لإدارة الموارد البشرية.

٣٨ – ويودّ صندوق السكان أن يوضح الفروق القائمة بين مختلف أنواع طرائق إبرام العقود.

٣٩ – أوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفترة السابقة، بأن يقوم مكتب نيبال القطري التابع للصندوق باستعراض عقود خدماته للتأكد من أن الوظائف الرئيسية لا يضطلع بها مقاولو خدمات. وفي عام ٢٠٠٩، قام مكتب نيبال القطري التابع للصندوق بمواءمة هيكله الوظيفي مع الاتجاه الاستراتيجي للبرنامج القطري وانتقل من تقديم الخدمات إلى بناء قدرات الشبكة. ونتيجة لذلك، خفّض المكتب عدد وظائف مقاولي الخدمات، مع تكليف أصحاب عقود الخدمة المتبقين بممارسة أنشطة ذات صلة بالمشروعات. وأجرى صندوق السكان استعراضاً لمتطلباته البرنامجية من الموظفين كجزء من البرنامج القطري الجديد لنيبال للفترة

٢٠١٣-٢٠١٧، وأكمل عملية مواءمة يتولّى بمقتضاها تنفيذ جميع الوظائف الرئيسية موظفون عاملون بعقود محدّدة المدة. أما العاملون بعقود خدمة فيواصلون النهوض بالوظائف ذات الصلة بالمشروعات.

٤٠ - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم مكتب السودان القطري بتقييم عقود الخدمات وأن يقدِّم مبررات لاستمرار استخدامها. وفيما يتعلق باستخدام عقود الخدمة، يقوم صندوق السكان باستخدام عقود خدمة يديرها البرنامج الإنمائي مهتدياً بالمبادئ التوجيهية للبرنامج الإنمائي. ويتم إبرام هذه العقود لفترة لا تقل عن ستة أشهر. وهي قابلة للتجديد لفترة تصل إلى خمس سنوات ولكنها لا تمتد إلى أكثر من ١٢ شهر في كل تعاقد. ومن الناحية الأخرى فإن اتفاقات الخدمة الخاصة يتم إصدارها للحصول على خدمات استشارية قصيرة الأجل لا يتجاوز ١١ شهراً. وهي قابلة للتجديد مع فترة انقطاع عن الخدمة. وعقد الحصول على خدمات فنية، الذي يُطلَق عليه أيضاً اسم عقد خدمة، هو عقد شراء يعيّن بموجبه مؤسسة أو شركة أو كياناً قانونياً آخر (مقاول) لأداء مهام العمل لصندوق السكان.

هاء - إدارة الموارد البشرية

٤١ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات صندوق السكان بما يلي: (أ) تحسين تطبيقات الخدمة الإلكترونية لإدارة الإجازات ضماناً للمراقبة الفعّالة والتسجيل الدقيق وتجهيز طلبات الإجازة حتى يتحقّق الناتج المنشود منها؛ (ب) إنشاء آلية للاستعراض الداخلي للتأكد من أن مراقبي الإجازات ومجهّزي سجلات الغياب إضافة إلى رؤساء الموظفين يقومون بإدارة طلبات الإجازات وتسويتها على نحو مناسب.

٤٢ - واستجابة للتوصية ٤١ (أ) أعلاه ونظراً لأن البرنامج الإنمائي يقود عملية تصميم تطبيقات الخدمات الإلكترونية في نظام أطلس، سوف يحيل صندوق السكان هذه التوصية إلى البرنامج الإنمائي. وفيما يتعلّق بالتوصية ٤١ (ب) أعلاه، يقوم صندوق السكان بتنقيح سياسته المتعلقة بإدارة غياب الموظفين والتي سوف يقوم بنشرها قبل نهاية عام ٢٠١٣. وسوف تشدِّد السياسة المنقّحة على الطابع الإلزامي لاستخدام الخدمات الإلكترونية لأغراض إدارة الإجازات، بما في ذلك طلب الإجازة والموافقة عليها. وسوف تحدّد هذه السياسة أيضاً الأدوار والمسؤوليات داخل النظام. فكل الموظفين مسؤولون عن تسجيل إجازتهم تسجيلاً صحيحاً. والمشرفون مسؤولون عن رصد الإجازة التي يأخذها الموظفون العاملون تحت إشرافهم. أما مراقبو الإجازات ومديرو غياب الموظفين فهم غير مسؤولين عن أداء الأنشطة الوظيفية إلاّ في حالات محدّدة في نظام الخدمات الإلكترونية أطلس.

٤٣ - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات الصندوق بأن يقوم بما يلي: (أ) تحسين سياسته المتعلقة بالإجازات بحيث يتحدّد بوضوح دور مراقبي الإجازات ومديري غياب الموظفين وحدود الموافقة لضمان أن تكون للمقر سلطة رقابية كافية لاعتماد ومنح الإجازة الخاصة؛ (ب) استعراض تقارير نظام أطلس المتعلقة بالإجازات الخاصة لجعلها أكثر شمولاً عن طريق إدراج مدة الإجازة الخاصة وسبب منحها.

٤٤ - وفيما يتعلق بالتوصية ٤٣ (أ) أعلاه، ينبغي ملاحظة أن سياسة التعلُّم وإدارة الحياة الوظيفية التي يأخذ بها صندوق السكان ليست هي السياسة التي تنظّم الإجازات الخاصة. والسياسية التي تنظم إدارة هذا النوع من الإجازات هي سياسة البرنامج الإنمائي المتعلقة بالإجازة الخاصة. ويُجري صندوق السكان تنقيحاً لاستمارة طلب الإجازة الخاصة ليتواءم بصورة أفضل مع متطلبات السياسة التي يتبعها البرنامج الإنمائي. وتوفِّر سياسة البرنامج الإنمائي تلك توزيعاً تراتبياً واضحاً للسلطات من أجل الموافقة على هذه الإجازة. وفيما يتعلّق بالفقرة ٤٣ (ب) أعلاه، استعرض صندوق السكان تقارير نظام أطلس عن الإجازة الخاصة ليضفي عليها طابعاً أشمل من خلال إدراج مدة الإجازة الخاصة ومبررات منحها. وقد قام صندوق السكان بتطوير تقرير منقّح لنظام أطلس يجري اختباره حالياً.

٤٥ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات، خلال الفترة السابقة، صندوق السكان بالاحتفاظ بسجلات دقيقة ومكتملة للإجازات. وقد اتخذ الصندوق عدداً من التدابير لمعالجة إدارة غياب الموظفين تشمل ما يلي: (أ) تدشين خدمات إلكترونية على نظام أطلس، وهي عبارة عن تطبيق يقوم بتشغيله الموظف بنفسه لإدارة شتّى المزايا والاستحقاقات ويضم وحدة مستقلة لتقديم طلبات الإجازة والموافقة عليها عن طريق الإنترنت وذلك بالنسبة للموظفين الدوليين والمحليين في جميع مقار العمل؛ (ب) تقديم حلقات دراسية شبكية عن استخدام وحدة الخدمات الإلكترونية؛ (ج) إصدار أدلّة للتعلُّم الذاتي، خطوة بخطوة، لمختلف الأوجه الوظيفية لخدمات نظام أطلس الإلكترونية؛ (د) إصدار سياسة بشأن إدارة غياب الموظفين، تضفي طابعاً رسمياً على عملية إدارة غياب الموظفين؛ (هـ) تقديم دعم فردي مباشر لكلٍ من الموظفين الذين يتولون تجهيز وإدارة غياب الموظفين.

٤٦ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات، خلال الفترة السابقة، بأن يقوم صندوق السكان بتطبيق إجراءات تتطلّب إعداد تسويات كشوف المرتبات واستعراضها على أساس فصلي على الأقل. وقام صندوق السكان بتسوية كشوف المرتبات لآخر ثلاثة أرباع من عام ٢٠١٢. وابتداءً من عام ٢٠١٣، سوف يضطلع الصندوق بتسوية كشوف المرتبات بالنسبة لكل أرباع السنة من الآن فصاعداً.

٤٧ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات، خلال الفترة السابقة، بأن يقوم الصندوق، بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي، بضمان أن ينعكس في حينه ما يقدَّم من سُلَف إلى الموظفين من خلال كشف المرتبات، في باب سُلَف الموظفين في دفتر الأستاذ العام. واتخذ صندوق السكان تدابير لتقصير من الفترة الزمنية التي تستغرقها تسوية واستعادة المدفوعات. ويتعيّن الآن على الموظفين الذين ستنتهي خدمتهم تقديم ما يثبت سدادهم للمدفوعات المطلوبة منهم قبل حصولهم على الراتب الأخير. وهذا إجراء مستمر يتطلب اهتماماً مستمراً. ويعمل الصندوق حالياً على تحديد أسباب عدم انعكاس بعض سلفيات منحة التعليم في تقارير التسويات.

واو - إدارة المشتريات والعقود

٤٨ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم صندوق السكان بتعزيز آليات رصد واستعراض المشتريات، مع مراعاة العوامل المتصلة بالمخاطرات والتكاليف، من خلال إجراء مزيد من الاستعراضات بصورة منتظمة لأداء الوحدات المعنية بطلبات الشراء.

٤٩ - ويجري موظفو فرع خدمات المشتريات التابع لصندوق السكان عمليات تفتيش فجائية. وعلى سبيل المثال، تخضع الطلبات المقدمة إلى لجنة استعراض العقود المحلية للاستعراض من قبل الفرع وتقديم المشورة بشأنها، وإذا كانت قيمة المشتريات تتجاوز ١٠٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة يقوم الموظف المسؤول في الوحدة المعنية باستعراض طلبات الشراء وتقديم مشورة شاملة.

٥٠ - وفي أعقاب النجاح الذي حققه فريق المشتريات المشترك في كوبنهاغن، بالدانمرك، أنشئ في عام ٢٠١٢ فريق بقيادة صندوق السكان لإدارة أنشطة المشتريات التعاونية لمقرات كل من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف وشعبة المشتريات في الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وزاد الفريق من التعاون في عملية الشراء واستخدام وعقود مشتريات المقر لهذه المنظمات بصورة متبادلة فيما بينها. ويستفيد صندوق السكان من الاتفاقات طويلة الأجل للبرنامج الإنمائي المتعلقة بمعدات تكنولوجيا المعلومات والترجمة، بينما يستفيد البرنامج الإنمائي التدريب الغوي لصندوق السكان. وقد نتجت عن زيادة عدد التراخيص التي تسمح بعقد اتفاق طويل الأجل بشأن التدريب اللغوي مع عدة منظمات تابعة للأمم المتحدة وقادرة على الاستفادة من مثل هذا الاتفاق تخفيضات كبيرة. وبلغ الوفر المتراكم حتى الآن ٥٠٠ ٠٠٠ دولار تقريباً بالنسبة للأمم المتحدة. وثمة فائدة إضافية تتمثّل في توفير الوقت الذي تستغرقه المشتريات والاستعراضات القانونية والذي يتوفّر من خلال تبسيط الممارسات التجارية.

٥١ - وأدخل صندوق السكان إجراءات جديدة للمشتريات توفّر إرشادات بشأن الحالات التي يُسمح فيها بالاستثناءات من طرائق الشراء الرسمية. وتحدد الإجراءات الجديدة والشروط التي يجب استيفاؤها والمستندات التي يجب تقديمها من أجل السماح بتطبيق الاستثناءات. ووفقاً للقاعدة المالية ١١٤-١٥، توضّح المادة ٦-٨ من دليل السياسات والإجراءات لصندوق السكان التفاصيل المتعلقة بالاستثناءات من الممارسات الرسمية القائمة في مجال المشتريات.

٥٢ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات، خلال الفترة السابقة، بأن يتقيّد صندوق الأمم المتحدة للسكان بسياساته وإجراءاته المتعلقة بتقييم أداء البائعين. وقد أجرى صندوق السكان تقييمات استغرقت عدة سنوات لأداء البائعين تشمل مورّدي وسائل منع الحمل. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١. أدخل صندوق السكان أداة جديدة مرتكزة على شبكة الإنترنت لتقييم أداء البائعين. وبعد التشغيل لعدة أشهر تطلّبت الأداة تعديلات تقنية؛ وذلك أوصى مجلس مراجعي الحسابات صندوق السكان بالإسراع بتصحيح الأخطاء النظامية لأداة تقييم أداء البائعين. وقام الصندوق بإعادة تصميم الأداة على قاعدة تكنولوجيا معلومات أكثر استقراراً وبدأ باستخدامها في فرع خدمات المشتريات. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ سوف يبدأ تشغيل شامل للمنظومة، بعد أن يُجري الصندوق اختبارات للنظام في مجموعة مختارة من المكاتب القطرية ووحدات العمل التجاري بالمقار في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٥٣ - وأوصى المجلس كذلك الصندوق بما يلي: (أ) تعزيز استعراض آلات الموافقة بأثر رجعي والطلبات الأخرى لدى لجنة استعراض العقود للحد من عدد تلك الحالات. وكذلك أوصى مجلس مراجعي الحسابات صندوق السكان بوضع إجراءات مناسبة لإدارة العقود بهدف تحديد العقود التي ستنتهي مدتها لتمكين الصندوق من بدء عمليات الشراء في الوقت المناسب. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أطلق صندوق السكان أداة جديدة لعرض العطاءات وإدارة العقود الإلكترونية. وسوف تُرفَع إلى هذه الأداة كل العقود والاتفاقات طويلة الأجل التي يديرها فرع خدمات المشتريات.

زاي - النهج المنسَّق للتحويلات النقدية

٥٤ - كرر المجلس تأكيد توصيته المنبثقة عن مراجعته السابقة للحسابات واتفق مع الفريق المكلّف بالمراجعة المشتركة لإدارة النهج المنسّق للتحويلات النقدية على ضرورة أن يشرع صندوق السكان، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، التي تستخدم النهج المنسّق

في إعادة النظر في الإطار وأسباب توقفه عن العمل. وينبغي أن ينصبّ التركيز على إعادة تصميم الإطار أو استحداث نموذج أكثر فعالية يحقّق الأهداف الأصلية للإطار.

٥٥ - وقد تأخرت هذه العملية نسبة لتوافر عدد محدود من كبار الموظفين (المراقبون الماليون) للمشاركة في عدد من عمليات التحقّق وتشمل المسائل التي ينبغي الاتفاق بشأنها بدء العملية الجديدة. وقد تولت اللجنة الاستشارية للنهج المنسق للتحويلات النقدية قيادة العملية بمساعدة شركة عالمية للمحاسبة.

٥٦ - ويقدّم صندوق السكان، من خلال اللجنة الاستشارية، الدعم لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فيما تبذله من جهود لتحسين إطار النهج المنسّق للتحويلات النقدية وتنفيذه على الصعيد القطري.

٥٧ - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات، خلال الفترة السابقة، الصندوق بما يلي: (أ) النظر في إدخال تعديلات في تنفيذ المبادئ التوجيهية للنهج المنسّق للتحويلات النقدية بحيث يتم تحديد الأدوار والمسؤوليات المتصلة بتنفيذ الإطار تحديداً واضحاً؛ (ب) القيام مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى بتحديد مواعيد نهائية للامتثال للنهج المنسّق للتحويلات النقدية في المكاتب القطرية.

٥٨ - وعلاوة على ذلك، أوصى مجلس مراجعي الحسابات، خلال الفترة السابقة، صندوق السكان بما يلي: (أ) استعراض مدى ملاءمة الهيكل الداخلي لإسناد المسؤولية عن المشاركة النشطة للصندوق في النهج المنسّق للتحويلات النقدية؛ (ب) استعراض تقارير التقييم وتقارير مراجعة الحسابات من أجل تحديد احتياجات الشركاء المنفّذين وتحسين القدرات؛ (ج) تطبيق إطار النهج المنسّق للتحويلات النقدية تطبيقاً صحيحاً يكفل استخدام الأموال في الأغراض المنشودة.

٥٩ - وشارك صندوق السكان بنشاط في تنقيح إطار النهج المنسّق للتحويلات النقدية على مستوى الوكالات. وقد بدأت هذه العملية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ومن المتوقّع أن تسفر عن إطار منقّح مشترك بين الوكالات بحلول نهاية عام ٢٠١٣. وبعد ذلك الموعد، سيقوم صندوق السكان بتعديل سياساته الداخلية والاضطلاع بدور ريادي في الهيكل الجديد. ومن المتوقع أن تستغرق المرحلة الانتقالية سنتين.

٦٠ - يواصل صندوق السكان توفير الدعم للمكاتب القطرية في تنفيذ النهج المنسّق للتحويلات النقدية. كما يعتبر صندوق السكان أن توفير الدعم في مجال تطوير القدرات للشركاء المنفّذين، ولا سيما في مجالات التنفيذ الوطني وتنفيذ الإطار، يمثّل أولوية.

حاء – تكنولوجيا المعلومات

٦١ – أوصى مجلس مراجعي الحسابات الصندوق بأن يقوم بما يلي: (أ) إضفاء الطابع الرسمي على الإجراء المتعلّق بإدارة التغيير في مجال تكنولوجيا المعلومات وذلك عن طريق توحيد نماذج طلبات التغيير، والتحديد الواضح لمسؤوليات من يتولّون إدارة طلبات التغيير من الشُعب والإدارات والبلدان والمكاتب الإقليمية؛ (ب) ضمان أن تكون عملية اختبار مدى تقبُّل المستخدِم قد وُثّقت توثيقاً سليماً وأُدرجت في الحاسوب المركزي الخادم.

٦٢ – لاحظ مجلس مراجعي الحسابات أنه في الوقت الذي تتسم فيه عملية إدارة التغيير في نظام أطلس بين صندوق السكان والبرنامج الإنمائي بالوضوح، فإن الإجراء المتعلّق بجمع التغييرات المتصلة بنظام أطلس التي يقدّمها مستخدمو النظام إلى جهات التنسيق التابعة للصندوق ليس موثّقاً. وليس واضحاً من يملك الحق في اقتراح إدخال تغييرات في النظام.

٦٣ – وسلّم صندوق السكان بضرورة تحسين العملية. ولذلك قام بإدخال أداة تسمّى ”سيرفسناو“ (ServiceNow). وسوف يُدرج الصندوق التوثيق الملائم لإدارة التغيير (من إعداد الطلب مروراً بالانتقال ثم الإنتاج) في الأداة المسماوة ”سيرفسناو“.

٦٤ – وعلاوة على ذلك، أسفرت عملية مراجعة داخلية جرت مؤخراً لنظام ”كوغنوس“ (بيئة الاستخبارات التجارية والإبلاغ) التابع للصندوق، عن توصيتين متعلقتين بإدارة التغيير التي سيتناولها الصندوق باستخدام الأداة المسماة سيرفسناو.

طاء – المراجعة والرقابة الداخليتان

٦٥ – أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن تعجّل شُعبة خدمات الرقابة التابعة لصندوق السكان بعملية ملء وظائف مراجعي الحسابات الشاغرة.

٦٦ – ويتفق الصندوق مع هذه التوصية فهو يسعى إلى ملء الوظائف الشاغرة بأسرع ما يمكن. وفي نهاية عام ٢٠١٢، كانت شُعبة خدمات الرقابة تنتظر وصول المرشّحَين اللذين وقع عليهما الاختيار لملء وظيفتين من الوظائف الشاغرة. وقد وصل المرشحان المختبران في الربع الأول من عام ٢٠١٣. أما المرشّح الذي وقع عليه الاختيار لشغل الوظيفة الثالثة فقد رفض العرض. ونتيجة لذلك بدأ الصندوق عملية توظيف أخرى في عام ٢٠١٣.

ياء – الهيكلة الإقليمية

٦٧ – أوصى مجلس مراجعي الحسابات خلال الفترة السابقة بأن يقوم صندوق السكان بما يلي: (أ) تقديم توضيح لنطاق الرقابة التي ينبغي أن توفّرها المكاتب الإقليمية للمكاتب

القطرية؛ (ب) تزويد المكاتب الإقليمية بالموظفين والأدوات التي تمكنها من تنفيذ مهام الرقابة؛ (ج) تصميم وتطبيق نظام لقياس الأداء كي يُستخدَم في قياس فعالية وأداء المكاتب الإقليمية. كذلك أوصى مجلس مراجعي الحسابات، في الفترة السابقة، بمعالجة نقاط الضعف في هيكل مكاتبه الإقليمية على نحو ما أوصت به شعبة خدمات الرقابة.

٦٨ - إن الهيكلة الإقليمية هي عمل جارٍ لم يكتمل بعد؛ وإن أحدث خطوة اتخذت في هذا الصدد هي إنشاء مكتب إقليمي ثانٍ في أفريقيا في عام ٢٠١٣. وفي مطلع عام ٢٠١٣، أجرى صندوق السكان استعراضاً إدارياً للهيكلة الإقليمية؛ وقدَّم الاستعراض إلى المكاتب الإقليمية توصيات تمكنها من تحقيق إمكاناتها بالكامل. ونتجت عن الاستعراض تدابير محددة انعكست في نموذج تسيير الأعمال الجديد للصندوق، كجزء من الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وتشمل هذه التدابير استعراض أدوار ومسؤوليات المكاتب الإقليمية وتوضيح تقسيم العمل مع المقر.

٦٩ - اتّخذ صندوق السكان عدداً من الخطوات لدراسة قدرات المكاتب الإقليمية وزيادة تطويرها. وتضمنت هذه الخطوات ما يلي: (أ) تكليف جهة استشارية بتقييم قدرات وأدوار المكاتب الإقليمية. وشملت العملية الاستشارية زيارة مكتبين إقليميين وتكللت بإصدار مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات؛ (ب) إنشاء مكتب إقليمي جديد لغرب أفريقيا ووسطها؛ (ج) إنشاء وملء عدد من الوظائف الإقليمية في جميع المكاتب الإقليمية. وشملت هذه الوظائف وظائف مستشارين إقليميين للاتصال ومستشارين إقليميين لتعبئة الموارد ومديرين إقليميين للعمليات الدولية وذلك لتعزيز قدرة المكاتب الإقليمية؛ (د) تدريب ٤٢ من موظفي المكاتب الإقليمية على الإدارة المستندة إلى تحقيق النتائج وذلك في عام ٢٠١٢.

٧٠ - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات، خلال الفترة السابقة، الصندوق بتعجيل وضع اللمسات الأخيرة على خطة الأعمال وتنفيذها بغية إعادة تصميم بعض الوظائف في المكاتب الإقليمية. وتشير هذه التوصية بصفة محددة إلى الوظائف الشاغرة في المكتب الإقليمي لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. ومن بين الوظائف التسع المذكورة، قام الصندوق بملء ست وظائف. أما الوظائف الثلاث المتبقية فهي في مراحل مختلفة من عملية الاستقدام.

كاف - سُلَف صندوق التشغيل

٧١ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات، خلال الفترة السابقة الصندوق للقيام دون إبطاء بمتابعة السُلَف المقدَّمة من صندوق التشغيل، التي لم تُسَدَّد منذ فترة طويلة وضمان استخدام للأموال المقدَّمة كسُلَف في الأغراض المقصودة. وأقر مجلس مراجعي الحسابات، في تقريره

(A/68/5/Add.7)، بالتقدّم الذي أحرزه الصندوق في تنفيذ التوصيات السابقة بشأن السُلَف المقدّمة من صندوق التشغيل، لكنه لم يعتبر أن التوصيات السابقة بهذا الشأن قد نُفِّذَت كلّياً. وقرر مجلس مراجعي الحسابات في تقرير فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (A/67/5/Add.7) تأكيد وجوب أن ينظر الصندوق في وضع ضوابط فعّالة تركّز على قيام المقر برصد الضوابط المستخدمة في المكاتب القطرية، وذلك بغية ضمان تسوية أرصدة حساب صندوق التشغيل بدون تأخير.

٧٢ - وظل صندوق السكان يمارس رقابة صارمة على السُلَف المقدّمة من صندوق التشغيل. وفي نهاية عام ٢٠١٢، ظل مستوى السُلَف المقدّمة إلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية والتي لم تسدّد والبالغ ٩,٢ مليون دولار بدون تغيير تقريباً من المستوى المنخفض (الذي أُعيد تحديده وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام) البالغ ٩,٠ مليون دولار. وتمكّن الصندوق من تحقيق هذا بفضل تحسين تسهيلات الإبلاغ بالنسبة لتقادم السُلَف المقدمة من صندوق التشغيل؛ والتوجيهات الأكثر صرامة بشأن السُلَف المقدمة من صندوق التشغيل - استمارة الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق والتسوية على أساس الإبلاغ عن الإنفاق؛ والأهم من ذلك وضع شروط على التلفيات الجديدة لأغراض تصفية أرصدة السُلَف المقدمة من صندوق التشغيل الأقدم من ستة أشهر. وشكّلت أرصدة السُلَف من صندوق التشغيل التي مر عليها أكثر من ستة أشهر أقل من ١٠ في المائة من مجموع رصيد نهاية السنة لسلف الأموال التشغيلية. وعلاوة على ذلك، وضع الصندوق ضوابط نوعية صارمة من خلال استعراض التسويات.

لام - توصيات أخرى من الفترات السابقة

٧٣ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم الصندوق بالمتابعة مع الجهات المانحة لضمان استخدام أموال الجهات المانحة المتاحة لتنفيذ البرامج، أو ردها إلى تلك الجهات في حينها. ويتلقى المسؤولون عن الميزانية رسائل دورية تذكرهم بمسؤوليتهم عن إنفاق أموال الجهات المانحة في الوقت المناسب وعن استعراض تواريخ انتهاء الاتفاقات. وفي السنوات الماضية أدخل صندوق السكان تحسينات فيما يتعلق بالأموال غير المنفقة المقدَّمة من المانحين وخفَّض من الأرصدة غير المنفقة. ويتم إبلاغ الجهات المانحة كل عام بالأرصدة غير المنفقة عن طريق تقديم بيانات مالية مصدَّق عليها إلى الجهات المانحة. وفي معظم الحالات، تنص الاتفاقيات على كيفية التصرف في الأرصدة غير المنفقة. غير أنه في بعض الحالات، يلزم أن يجري الصندوق مشاورات مع الجهات المانحة. وسوف يواصل الصندوق زيادة اتصالاته مع

الجهات المانحة. وما لم ترد ردود رسمية من تلك الجهات المانحة، لا يمكن للصندوق إعادة المبالغ أو إعادة برمجتها.

٧٤ - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات صندوق السكان بأن يكفل أن تقفل مالياً وفي حينه المشاريع المخصصة لها اعتمادات والتي أنهيت تشغيلياً. وأطلقت شُعبة البرامج وفرع الشؤون المالية أداة لإغلاق المشاريع تسمى ”لوحة أجهزة القياس“، وذلك لتيسير وضمان إغلاق المشاريع في حينه.

٧٥ - ولاحظ مجلس مراجعي الحسابات حدوث تحسن في تنفيذ التوصيات التي لم تنفَّذ خلال فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وكما ورد في الفقرة ٥٩، هناك ثلاث توصيات لم تنفَّذ بعد وهي في انتظار التنقيح الجاري لإطار النهج المنسق الذي تضطلع به مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وقدَّم مجلس مراجعي الحسابات في المرفق الأول لتقريره عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (A/68/5/Add.7)، موجزاً لحالة تنفيذ التوصيات المتبقية من الفترات المالية السابقة. وأشار مجلس مراجعي الحسابات إلى أنه من بين التوصيات البالغ عددها ٦١ المقدمة خلال الفترات المالية السابقة، نُفِّذت بالكامل ٢٥ توصية (٤١ في المائة)؛ ويجري تنفيذ ٣٤ توصية (٥٦ في المائة)؛ بينما تجاوزت الأحداث توصيتين (٣ في المائة).

٧٦ - ويرد في الجدول ٣ أدناه، موجز لحالة تنفيذ التوصيات الجاري تنفيذها والبالغ عددها ٣٤ في تموز/يوليه ٢٠١٣:

الجدول ٣

حالة تنفيذ التوصيات المقدَّمة من فترات سابقة والتي لم تُنفذ تنفيذاً كاملاً والواردة في المرفق ١ من تقرير مجلس مراقبي الحسابات عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	لم تُقبَل	نفِّذت أو مطلوب إغلاقها	قيد التنفيذ	حُدِّد تاريخ مستهدَف	لا يوجد تاريخ مستهدَف	تجاوزتها الأحداث
شُعبة الخدمات الإدارية	١٦	صفر	٤	١٢	١٢	صفر	صفر
شُعبة الموارد البشرية	٧	صفر	٣	٤	٤	صفر	صفر
شُعبة الإعلام والعلاقات الخارجية	١	صفر	١	صفر	صفر	صفر	صفر
مكتب المدير التنفيذي	٣	صفر	صفر	٣	٣	صفر	صفر
فرع خدمات المشتريات	٤		٣	١	١	صفر	صفر

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	لم تُقبَل	نفّذت أو مطلوب إغلاقها	قيد التنفيذ	حُدِّد تاريخ مستهدَف	لا يوجد تاريخ مستهدَف	تجاوزتها الأحداث
مكتب نيجيريا القطري	١		١		صفر	صفر	صفر
مكتب السودان القطري							صفر
مكتب نيبال القطري	١		١		صفر	صفر	
المجموع	**٣٤**	**صفر**	**١٤**	**٢٠**	**٢٠**	**صفر**	**صفر**

ثالثا – الخلاصة

٧٧ – يسر صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يتلقى الرأي غير المعدَّل لمراجعي الحسابات الوارد في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية للصندوق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (A/68/5/Add.7). ويعطي الصندوق باستمرار أعلى أولوية لإحراز عدد قياسي من الآراء غير المعدَّلة لمراجعي الحسابات ولمعالجة شواغل مجلس مراجعي الحسابات. وكما ورد في ملاحظات مجلس مراجعي الحسابات، يجب على الصندوق تحسين أنظمته وتعزيز الضوابط الداخلية، فضلاً عن تحسين عمليات اتخاذ القرار والإدارة المالية، وذلك بغية تحقيق الاستفادة الكاملة من مزايا المعلومات المالية المستندة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولضمان المساءلة الكافية في هيكل يتسم بدرجة عالية من اللامركزية، يجب على الصندوق أن يزيد من تعزيز رقابته الإدارية وواجباته الائتمانية ورصد أنشطته على الصعيد الميداني، بما في ذلك تعزيز دور ووظائف المكاتب الإقليمية في تنفيذ البرامج.

٧٨ – وسوف يواصل صندوق السكان الجهود التي يبذلها حالياً من أجل تنفيذ جميع توصيات مراجعي الحسابات. كما سيواصل الصندوق الاضطلاع بما يلي: (أ) تحسين النُظم؛ (ب) تعزيز الضوابط الداخلية؛ (ج) تحسين عملية اتخاذ القرار والإدارة المالية. ولإنجاز هذه الأهداف، سيقوم الصندوق بتطوير وتنفيذ عدد من السياسات والإجراءات والأدوات الجديدة والمنقَّحة.

رابعا – التوصية

٧٩ – قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علماً بهذا التقرير (DP/FPA/2014/1) المتعلق بالإجراءات التي اتخذها الصندوق والإجراءات الأخرى التي يعتزم اتخاذها تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.